

تمهيد الحلبة لسباق مع الزمن في هدم المنازل العربية في القدس*

دانييل زيدمان**

في الثالث من آب/أغسطس، هُدمت في القدس الشرقية ثلاثة مساكن مبنية بصورة غير قانونية. وبعد عشرة أيام، أُضيفت إلى اللائحة خمسة مساكن أخرى. إن عمليات الهدم هذه هي جزء من برنامج شامل. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، يخطط رئيس بلدية القدس، إيهود أولمرت، لـ "سباق هدم" يصار فيه إلى هدم عشرات المساكن المبنية بصورة غير قانونية في القدس الشرقية. أمّا في الوقت الراهن، فهو يقوم بحملة علاقات عامة مصقولة مع المسؤولين الحكوميين ومع وسائل الإعلام.

وفي إطار حملة العلاقات العامة هذه، مثل أولمرت أمام لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، وقدم الشروح إلى الأعضاء، وعرض عليهم أرقاماً في محاولة لإقناعهم بالحاجة تنفيذ برنامج هدم عام وواسع - وهو برنامج يمكن أن يؤدي إلى اصطدام عنيف آخر مع الفلسطينيين. وحيال هذه الحقيقة، من الحيوي هنا أن نفحص بدقة تلك المعطيات التي قدمها أولمرت إلى اللجنة.

في الخامس عشر من تموز/يوليو، صرح أولمرت أمام أعضاء اللجنة قائلاً: "على العموم، هنالك مخططات رئيسية بالنسبة إلى جميع أجزاء هذه المنطقة (القدس الشرقية)".

الحقيقة: فرضت إسرائيل، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، سيادتها على الـ ٧٠ كلم^٢، أي ما يشار إليه عادة بالقدس الشرقية. وتم مصادرة ٢٥ كلم^٢ من هذه المنطقة، لبناء أحياء يهودية. ولا توجد مخططات بناء رئيسية فيما يتعلق بـ ٢٨ كلم^٢ من مجموع الـ ٤٥ كلم^٢ الباقية، وأي بناء فيها يتطلب إنفاً خاصاً لا يعطى إلا في حالات استثنائية. وبالنسبة إلى الـ ١٧ كلم^٢ التي لها مخططات رئيسية، هناك ٥ كلم^٢ فقط

* "هآرتس"، ١٧/٨/١٩٩٧.
** مستشار قانوني لمنظمة "عير شليم".

مخصصة لإنشاء المباني السكنية. وهكذا، بعد كل قيل ونُفذ، خُصص نحو ٨٪ فقط من مساحة القدس الشرقية كلها لحاجات السكان الفلسطينيين السكنية. ثم حددت إمكانات أعمال البناء، حتى في هذه المنطقة الصغيرة. ففي الإمكان بناء وحدات من طبقة واحدة أو طبقتين فقط. وكانت قطع الأراضي المخصصة للمباني السكنية تقع، بصورة رئيسية، في مناطق تم تطويرها بحيث أصبح المجال لإقامة إنشاءات جديدة مسدوداً.

أولمرت: "إن المخططات الرئيسية الموجودة تسمح بإنشاء ١٢,٢٥٠ وحدة سكنية للسكان العرب... هناك مخططات بناء رئيسية يمكن استعمالها إذا رغب مالك الأرض العربي في ذلك."

الحقيقة: يوجد مجال في القدس الشرقية لإنشاء ٣٠٠٠ وحدة سكنية، على أبعد حد - أي أقل من خمس ما يدعيه أولمرت. إن أرقامه مبنية على وثيقة أصدرتها دائرة التخطيط في البلدية، تتناول قدرة استيعاب أرض القدس الشرقية كلها؛ وهذه الأرقام لا تعكس عدد رخص البناء المحتملة التي يمكن الحصول عليها؛ وهو عدد أقل من ذلك كثيراً. فالأرقام التي يذكرها أولمرت تشمل، من ناحية، آلاف الوحدات السكنية التي لا يمكن الحصول لها على رخص بناء، كما تشمل، من ناحية أخرى، مئات الوحدات التي تم إنشاؤها فعلاً.

أولمرت: "بناء على تقديرات الخبراء في البلدية، فإن الاكتظاظ بين السكان غير اليهود في القدس الشرقية أقل حدة مما هو عليه بين السكان اليهود في المدينة."

الحقيقة: في كتاب الإحصاء السنوي للقدس لسنة ١٩٩٦، الذي صدر بالتعاون الوثيق مع البلدية، أُشير إلى أن ٢,٤٪ من المقيمين اليهود بالمدينة يسكنون وحدات سكنية بمعدل ٣ أشخاص أو أكثر في الغرفة، بينما النسبة بين الفلسطينيين هي ٢٧,٨٪. كما أن ١٣,٥٪ فقط من المساكن اليهودية تضم أكثر من شخصين قياساً بـ ٦١,٥٪ من مساكن الفلسطينيين.

أولمرت يزعم أن الحكومة لا تفضل اليهود على العرب في مشاريعها للبناء.

الحقيقة: منذ سنة ١٩٦٧، صادرت الحكومة أكثر من ٣٥٪ من أراضي القدس الشرقية، أقيم عليها مشاريع لبناء المساكن العامة التي أمنت ٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية لليهود فقط. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية، فلم تبني

لهم وحدة سكنية واحدة.

وفي الوقت الحاضر، يُخطط لبناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية، أو هي في طور البناء، لليهود في هار حوما. وهناك أيضاً ٢١٠٠ وحدة سكنية يُخطط لها، أو هي في طور البناء - أيضاً لليهود فقط - في ضاحية ريخس شعفاط، قياساً بـ ٤٠٠ وحدة فقط للعرب في صور باهر.

بالنسبة إلى أولمرت، هناك ٢٦٠٠ [؟] منزل في القدس الشرقية كلها مبنية من دون رخص قانونية: ٥٠٠ في العيسوية؛ ٥٠٠ في سلوان؛ ٥٠٠ في كفر عقب؛ ٣٥٠ في بيت حنينا وشعفاط؛ ٢٠٠ في أم طوبى وصور باهر؛ ٥٠ في الطور؛ ٢٠٠ في المدينة القديمة وفي القسم الأوسط من القدس الشرقية.

الحقيقة: بين أول حزيران/يونيو ١٩٩٥ وأول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، حدّد مفتشو الإسكان في البلدية ٥٧١ حالة فقط من البناء غير المرخص في القدس الشرقية، بينما حددوا ٢٣٧٦ حالة من البناء غير المرخص في القدس الشرقية في فترة عامين (ليس ١٣٠٠ حالة كما أعلن ناطق باسم البلدية في ٢٣ تموز/يوليو).

ختاماً: في مواجهة مأزق العيش في حالات اكتظاظ خانقة أو مغادرة المدينة، يختار السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية، بسبب الفرصة المحدودة جداً للحصول على رخصة بناء، اللجوء إلى البناء من دون ترخيص على نطاق أضيق من الأبنية المشيدة من دون ترخيص في القدس الغربية - ولكنهم يعاقبون بصورة أشد قسوة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>